جمعية الألفية الثالثة لتنمية الفعل الجمعوي بالجنوب الشرقي
Association Troisième Millénaire pour le Développement de l'Action Associative du Sud Est
ATMDAS

الرشيدية في : 12 أبريل 2010

الموضوع : رد على
رسالتكم رقم 111/2010

إلى السيد : رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية

المرجع : 52/10

تحية طيبة ،

وبعد،

يسرنا نحن جمعية الألفية الثالثة لتنمية الفعل الجمعوي بالجنوب الشرقي، و شبكة تفويت للدفاع عن حقوق المرأة بالرشيدية، والقطب الجمعوي للتنمية الديمقراطية بالجنوب الشرقي، أن نبعث إليكم بجواب عن مراسلتكم المتعلقة بتقديم وجهات نظر واقتراحات حول الجهوية الموسعة أمام اللجنة الاستشارية للجهوية .

مع تمنياتنا الخالصة لسيادتكم بأن نكون قد وفينا بالمطلوب .

والسلام

قيسارية الواد الاحمر
– رقم 5 – لابيطا
الرشيدية

الهاتف :05.35.57.03.00
الهاتف/ الفاكس :
05.35.57.04.47

البريد الالكتروني :
atmpde@yahoo.fr

الموقع:
www.atmdas.org

Commission Consultative de la Régionalisation
Courrier Arrivée
Le 12 AVR 2010
N° 0331

المدير التنفيذي:
محمد بلكوح

المرفقات : مذكرة حول الجهوية الموسعة

شبكة تفويت للدفاع عن حقوق المرأة بجهة الجنوب الشرقي
Réseau TAFOUYTE pour défendre les droits des femmes de la région du Sud-est

القطب الجهوي للتنمية الديمقراطية بالجنوب الشرقي
Pôle Associatif pour le Développement Démocratique au Sud Est
PADDSE

ATMDAS
جمعية الألفية الثالثة للتنمية الفعل الجمعوي بالجنوب الشرقي
Association Troisième Millénaire pour le Développement de l'Action Associative du Sud Est

مذكرة حول الجهوية الموسعة

1- السياق العام :
من المتفق عليه جميعا، أن النسيج الجمعوي ساهم و يساهم في التنمية الجهوية، من خلال التدخل في مختلف القضايا التي تهم التنمية الديمقراطية على المستوى المحلي، الجهوي و الوطني و ذلك من خلال الحملات الترافعية، اللقاءات التواصلية و الحملات التحسيسية ، و دلك من أجل مساهمة النسيج الجمعوي في تدبير الشأن العام المحلي، إدماج مقاربة النوع الاجتماعي، مناهضة العنف ضد النساء، حقوق الطفل، إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة و العجزة ،...

- الإشارة إلى اعتماد مبدأ حقوق الإنسان المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، و البيئية، كأساس لبناء الجهوية

2- تمثل الجهوية :
على أساس المبادئ التالية : التضامن، المساواة، التكاملية، التوازن الجغرافي و السكاني، التعدد اللغوي و الثقافي، الحكامة المحلية

3- مرتكزات التقطيع :
- التناسب بين الكثافة السكانية و الموارد الطبيعية
- تفويض صريح لاتخاذ القرار من طرف الإدارة الجهوية
- استدراك العجز في البنيات التحتية الأساسية هي مسؤولية الدولة المركزية بتنسيق مع الإدارة الجهوية
- اعتبار الأبعاد الاقتصادية و الثقافية في التقطيع الجهوي
- أخد بعين الاعتبار الأبعاد اللغوية و الثقافية و التاريخية في التقطيع الجهوي
- أخذ بعين الاعتبار التوازن في التقطيع الجهوي

3- نقط القوة في المشاركة :
تشكل مشاركة الجمعيات في التدبير الجماعي وفي صياغة إستراتيجية التنمية المحلية، أهميتها من حيث احتكاكها المباشر بالسكان، ومن تم فان المشاركة تتيح توفير:
قاعدة كبيرة من المعلومات والمعارف وتنوعا كبيرا في الآراء، وقاعدة معطيات غنية حول انتظارات الوسط، ونقاشا جد واسع ، يخلق مسلسل تعلم متبادل: فعن طريق التواصل مع فاعلين آخرين والجدال معهم، نفهم بشكل أفضل ونتعمق في الأسئلة المطروحة.، ونأخذ بعين الاعتبار مواضيع يصعب أحيانا الخوض فيها بتفصيل، في مكان آخر أو فقط بإتباع المنهجية الكلاسيكية.
فالمشاريع المحلية القائمة على المشاركة تعكس أولويات و مصالح المجتمع المحلي و تدمج العوامل الاقتصادية والثقافية والتاريخية والبيئية الملائمة.والمشاركة أيضا ترفع قدرة الأطراف المشاركة على العمل في إطار الجماعة وعلى اتخاذ القرار المناسب.كما أن هذا النوع من المشاريع يبدو منتجا للشغل

والمداخيل، ويوفر فرصا للتعلم ولتبادل الخبرات، و يحافظ على الموارد الطبيعية ويخلق شركاء دائمين: الجماعات/الجمعيات، و يشجع على الاستقلال المحلي.
- المشاريع التي تم تصورها بطريقة تشاركية تتكيف جيدا مع ظروف التطور. ويظل المبتكرون(مبتكرو المشاريع) هم "مالكي" المشاريع وهم القادرون على تتبعها بالبناء، على أنقاض ما يسقط مباشرة من هذه المشاريع. هذا دون أن ننسى أن تصور المشاريع التشاركية من طرف جماعة ما سيكون له تأثير كبير على الجماعات الأخرى المجاورة التي ستعمل بدورها على إدماج الصيرورة التشاركية وعلى تصور مشاريع تشاركية تعود بالخير على المنطقة ككل

4- معيقات المشاركة هي :
- اهتزاز مبدأ العمل التطوعي كمؤسس لكل عمل جمعوي
- التردد الدي يشوب مشاركة و انخراط بعض الفاعلين المؤسساتيين (المصالح الخارجية)
- ضعف تمويل الجمعيات
- ضعف تكوين الفاعل الجمعوي، و ضعف العمل الجمعوي الاحترافي
-

5- المطالب :
- توفير الضمانة السياسية و القانونية و المؤسساتية لمشاركة الفاعل الجمعوي في إعداد و تنفيذ و تقييم و مراقبة البرامج و السياسات العمومية الجهوية
- الإقرار بحق الجمعيات في الاستفادة من التمويل العمومي انطلاقا من ميزانيات الجهة
- تأمين و توزيع عادل و متوازن لمجموع مصادر التمويل على الجهات و الجمعيات المنتسبة إليها
- عدم التمييز بين جهات الشمال و الجنوب و الشرق، و إلغاء فكرة المغرب النافع و المغرب الغير النافع
- إعادة توزيع السلط : - اعتبار السكان مصدر لتشكيل السلطة داخل الجهة
  - اعتبار السلطة الجهوية المنتخبة أعلى سلطة في الجهة
  - سيادة الجهات على الموارد المحلية الجهوية
  - إلغاء نظام الريع و الامتيازات
  - اعتماد مبدأ التضامن بين الجهات
  - إعادة توزيع الثروة
- اعتبار الجهوية كمدخل ديمقراطي للاعتراف بالتعدد و التنوع الثقافي و اللغوي و إلغاء كل أشكال التمييز
- اعتماد النوع و المساواة كأساس كل تدبير جهوي سياسي أو تنموي أو ثقافي
- اعتماد الجهوية كأداة للتدبير الديمقراطي للمجال العمومي
- اعتبار الجهوية أداة لبناء مدن و قرى مواطنة
- مأسسة الديمقراطية التشاركية و اعتبارها أساس التنمية الجهوية و المحلية